

Distr.: General  
26 May 2021  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام 2021

25 تموز/يوليه 2020 - 22 تموز/يوليه 2021

البند 15 من جدول الأعمال

التعاون الإقليمي

## التعاون الإقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

### تقرير الأمين العام

موجز

يُقدّم هذا التقرير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفقاً لقرار الجمعية العامة 1823 (د-17) وقراري المجلس 1817 (د-55) والمرفق الثالث للقرار 46/1998. وبعد مرور عام على نقشي جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، ما انفكت الجائحة تقاوم مواطني القصور الاجتماعية والاقتصادية ذات الطابع الهيكلي، وتميط اللثام عن نقاط الضعف والفجوات وأوجه عدم المساواة المتجذرة بين البلدان وداخلها، وتعكس مسار التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي ضوء هذه الخلفية، يركز التقرير على إثبات القيمة المضافة للجهود المبذولة على الصعيد الإقليمي من أجل توفير دعم فعال للتدابير الرامية إلى التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها، ومن أجل إعادة إشعال جذوة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويتضمن التقرير معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام 2030 في المناطق ويقدم لمحة عامة عن أدوات التغيير على الصعيد الإقليمي (مثل تمويل التنمية، والرقمنة الشاملة، والتعاون الإقليمي والعاور للحدود) والمبادرات الإقليمية الجارية التي يمكن أن تدعم مسارات للتعافي تتسم بالشمولية والقدرة على الصمود والاستدامة وتسهم في النهوض بتنفيذ خطة عام 2030. ويقدم التقرير أيضاً معلومات مستكملة بشأن مسائل سياساتية أخرى تتناولها اللجان الإقليمية، من خلال محافل تشمل المندييات الإقليمية المعنية بالتنمية المستدامة، وكذلك بشأن الخطوات التي اتخذتها اللجان الإقليمية لوضع نتائج عملية إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية موضع التنفيذ، ولا سيما الاستعراض الإقليمي.



الرجاء إعادة استعمال الورق



## المحتويات

## الصفحة

3	أولاً - السياسة العامة والتحليل .....
	ألف - السير قدما في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030: أدوات التغيير اللازمة من أجل التعافي من جائحة مرض فيروس كورونا على نحو مرن وشامل للجميع ومراع للبيئة .....
3	
17	باء - مسائل السياسات الرئيسية الأخرى التي تناولتها اللجان الإقليمية .....
	ثانيا - التطورات والنواتج في مجالات مختارة من التعاون الإقليمي والأقاليمي، بما في ذلك في سياق إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة .....
19	
	ألف - تعزيز الاتساق على المستوى الإقليمي من خلال المنابر الإقليمية للتعاون، وتعزيز الصلة بين السياسات والعمليات .....
19	
	باء - تعزيز التعاون فيما بين اللجان الإقليمية .....
24	

## أولاً - السياسة العامة والتحليل

ألف - السير قدما في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030: أدوات التغيير اللازمة من أجل التعافي من جائحة مرض فيروس كورونا على نحو مرن وشامل للجميع ومراع للبيئة

1 - لمحات من نماذج إقليمية للتقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة والآثار المحتملة لجائحة مرض فيروس كورونا

1 - عاقت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) بشكل كبير إحرار تقدم في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وغالبا ما أدت إلى عكس اتجاه ما أحرز من تقدم، في جميع المناطق. ويقع العديد من البلدان النامية في شرك حلقة مفرغة تحول فيها تحديات السيولة، وتقلص الحيز المالي، وتكلفة الديون دون اتخاذ العديد من تدابير الاستثمار والتحفيز الملحة المعاكسة للدورات الاقتصادية التي تدعم تحقيق تعاف قوي. والفئات الأكثر تضررا من الجائحة هي تلك التي كانت الأكثر تعرضا للضعف والإهمال قبل الأزمة، ولا سيما النساء والشباب والمهاجرون والأشخاص ذوو الإعاقة، من بين فئات أخرى.

### منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

2 - وفقا لتحليلات أجرتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، فإن المنطقة العربية ليست على المسار المفضي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وقد حلت جائحة كوفيد-19 بالمنطقة في سياق نزاع خانق دام عقودا، وتفاقم بسبب النمو غير الكافي وببطء التعافي من الأزمة المالية التي شهدتها العالم في الفترة 2008-2009. وترى الإسكوا أن هذه العوامل الثلاثة هي مشطبات رئيسية لتحقيق خطة عام 2030<sup>(1)</sup>.

3 - وبينما ما زال توافر البيانات يشكل تحديا، تشير البيانات المتاحة إلى عدم إحرار تقدم كاف. فعلى سبيل المثال، تظهر بعض المؤشرات المتعلقة بالهدفين 3 و 4 حدوث تقدم، لا سيما المؤشرات المتعلقة بوفيات الأمهات والرضع والاتحاق بالتعليم الابتدائي، ولكن ثمة مؤشرات أخرى بالغة الأهمية في إطار الهدفين نفسيهما لا تعكس مسارا مماثلا.

4 - وتشير تقديرات الإسكوا إلى أن الجائحة قد أدت إلى تفاقم الحالة بزيادة عدد الفقراء، وتعثر الاقتصادات، وتفاقم حالة انعدام الأمن الغذائي. وتزداد الآن الأعباء المجهدة لنظم الصحة والتعليم، وهي التي تعاني بالفعل من عدم المساواة. ومع استمرار ما تطرحه الجائحة وآثارها الاقتصادية من تحديات، سيؤدي انكماش الحيز المالي، وتضاؤل الاستثمارات، وتقلص المساعدات الإنمائية في المنطقة، إلى زيادة بطء التقدم في اتجاه تحقيق الأهداف.

5 - كما سلطت الجائحة الضوء على التفاوتات بين البلدان المصدرة للنفط والبلدان المتوسطة الدخل المستوردة له والبلدان الهشة والمتأثرة بالنزاعات في المنطقة، وذلك من حيث قدرتها على التصدي للجائحة والأزمات المترتبة عليها. وتتجلى الفروق في أوضح صورها في قدرات نظم الحماية الاجتماعية والنظم الصحية.

(1) التقرير العربي للتنمية المستدامة لعام 2020 (منشورات الأمم المتحدة، 2020).

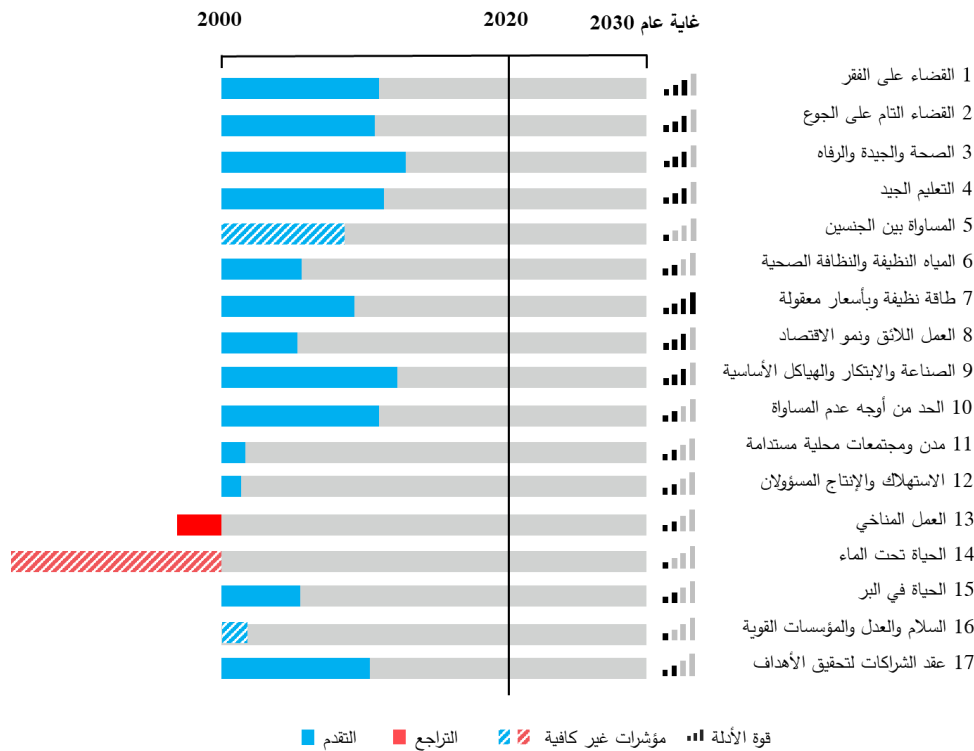
6 - وبالنظر من خلال عدسة الالتزام بعدم ترك أحد خلف الركب، تبدو الصورة قاتمة. فالبيانات تشير إلى زيادة تعرض عدد من الفئات الاجتماعية للخطر، بما في ذلك النساء والأطفال وذوو الإعاقة وكبار السن والمهاجرون واللاجئون والمشردون، بسبب عدم كفاية نظم الحماية الاجتماعية أو تجزئتها.

#### منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

7 - لم تكن منطقة آسيا والمحيط الهادئ، حتى قبل بدء جائحة كوفيد-19، على المسار المفضي إلى تحقيق أي من الأهداف السبعة عشر بحلول عام 2030. وبينما أحرزت المنطقة تقدماً من حيث كفاءة التمتع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية (الهدف 3) وتحفيز التصنيع المستدام وتشجيع الابتكار (الهدف 9)، فقد تراجعت على صعيد إجراءات التصدي لتغير المناخ (الهدف 13) وحفظ المحيطات والموارد البحرية واستغلالها على نحو مستدام (الهدف 14) (انظر الشكل الأول).

#### الشكل الأول

منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ: التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، 2020



المصدر: Economic and Social Commission for Asia and the Pacific (ESCAP), *Asia and the Pacific SDG Progress Report 2021*.

8 - زادت جائحة كوفيد-19 العراقيل التي تحول دون إحراز تقدم في مجال التنمية المستدامة. فقد سجلت الاقتصادات النامية في آسيا والمحيط الهادئ أسوأ أداء اقتصادي لها منذ عقود، حيث يقدر التقلص الذي شهده الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي بنسبة -1,0 في المائة في عام 2020. وشهدت ثلاثة أرباع

بلدان المنطقة ركودا في عام 2020. ويقدر فاقد الناتج الاقتصادي بسبب صدمة كوفيد-19 بنحو 2,6 تريليون دولار في الفترة الواقعة بين عامي 2020 و 2022.

9 - وفيما يتعلق بالأثر الاجتماعي - الاقتصادي، فإنه غير مسبوق ويؤثر بشكل غير متناسب على الفئات الفقيرة والفئات الأكثر ضعفا. وقد تكون الجائحة قد تسببت، في عام 2020، في الزج بعدد إضافي من الأشخاص يبلغ 89 مليون نسمة في المنطقة في براثن الفقر المدقع مرة ثانية، ليستقر مجدداً عند عتبة 1,90 دولار في اليوم، مما أدى إلى نحو سنوات من التقدم المحرز في الحد من الفقر. ويبلغ عدد طلاب المرحلة الابتدائية والثانوية المعرضين لخطر ترك الدراسة 6,7 ملايين طالب، مما يعرض للخطر التقدم الذي تحقق بشق الأنفس في الترويج للتعليم الجيد للجميع.

10 - وأثبتت الأحداث أن أي مكاسب بيئية ناتجة عن التباطؤ الاقتصادي مثل تحسين نوعية الهواء أو خفض انبعاثات غازات الدفيئة كانت قصيرة الأجل للغاية ومصحوبة بارتفاع في النفقات البلاستيكية. كما تضاعفت الآثار المدمرة للجائحة بسبب الكوارث الشديدة الناجمة عن تغير المناخ في جميع أنحاء المنطقة، مما زاد من تقاوم مواطن الضعف.

11 - وينطوي اتساع نطاق أوجه عدم المساواة، إلى جانب عدم المساواة في توزيع لقاح كوفيد-19 وتفاوت قدرات التكيف والحيز المالي بين البلدان على مخاطر تعميق الفجوة داخل البلدان وفيما بينها. وعلى الرغم من أن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تتوقع أن الاقتصاد الإقليمي سينمو بنسبة 5,9 في المائة و 5,0 في المائة في عامي 2021 و 2022 على التوالي، لن يسير هذا الانتعاش على وتيرة واحدة في جميع أنحاء المنطقة مع احتمال ما يعرف بالانتعاش "على شكل حرف K"، مما سيضعف أوجه عدم المساواة داخل الدول وفيما بينها بصورة أكبر.

### منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا

12 - في عام 2021، أعدت اللجنة الاقتصادية لأوروبا تقريراً ثانياً لتقييم التقدم المحرز في المنطقة بشأن بلوغ أهداف التنمية المستدامة. وأظهر التقرير صورة متباينة الملامح. فإذا ظلت الاتجاهات السابقة على حالها، لن تحقق المنطقة سوى 23 غاية بحلول عام 2030؛ وينبغي تسريع وتيرة إحراز تقدم نحو تحقيق 57 غاية. فالاتجاهات تتخذ مسارا سلبيا فيما يتعلق بتسع غايات، ويجب عكس مسارها. والبيانات الوطنية غير كافية لتتبع التغير الذي يحدث مع مرور الوقت بشأن 80 غاية، أي ما يقرب من نصف مجموع الغايات، وبالتالي يلزم إحراز تقدم ملموس، لا لتحقيق الغايات فحسب، بل أيضا لتحسين توافر البيانات، حتى في البلدان التي توجد لديها نظم إحصائية متطورة.

13 - ومن الواضح أن هناك مجالات يسهل بلوغ الأهداف المتعلقة بها، بما في ذلك الفقر المدقع، ونقص التغذية وسوء التغذية، والحصول على الخدمات الأساسية، والسكن اللائق. ولكن من غير المرجح تحقيق غايتي الحد من الفقر المحدد وفق السياق الوطني والفقر المتعدد الأبعاد، لا سيما بالنظر إلى توقع نشوء فجوات في الحماية الاجتماعية المتصلة بجائحة كوفيد-19.

14 - والمنطقة في طريقها إلى تحقيق 5 فقط من الغايات الـ 13 المتعلقة بالصحة والرفاه. فقد شهد كل من السلامة المرورية على الطرق، والقضاء على الآثار الصحية للتلوث، وإدارة المخاطر الصحية تحسناً في جميع أنحاء المنطقة. ومع ذلك، يلزم تسريع وتيرة تنفيذ أكثر من نصف الغايات ذات الصلة بالصحة، وقد

تؤدي الجائحة إلى زيادة تعطيل إحراز تقدم في مجالات مثل الصحة العقلية، وتعاطي مواد الإدمان، وتطوير القوى العاملة الصحية.

15 - ولم تكن الاتجاهات المتعلقة بعدم المساواة مشجعة بالفعل، ومن المرجح أن تكون قد تأثرت سلباً بجائحة كوفيد-19. كما ازداد عدم المساواة بين الجنسين نتيجة للأزمة.

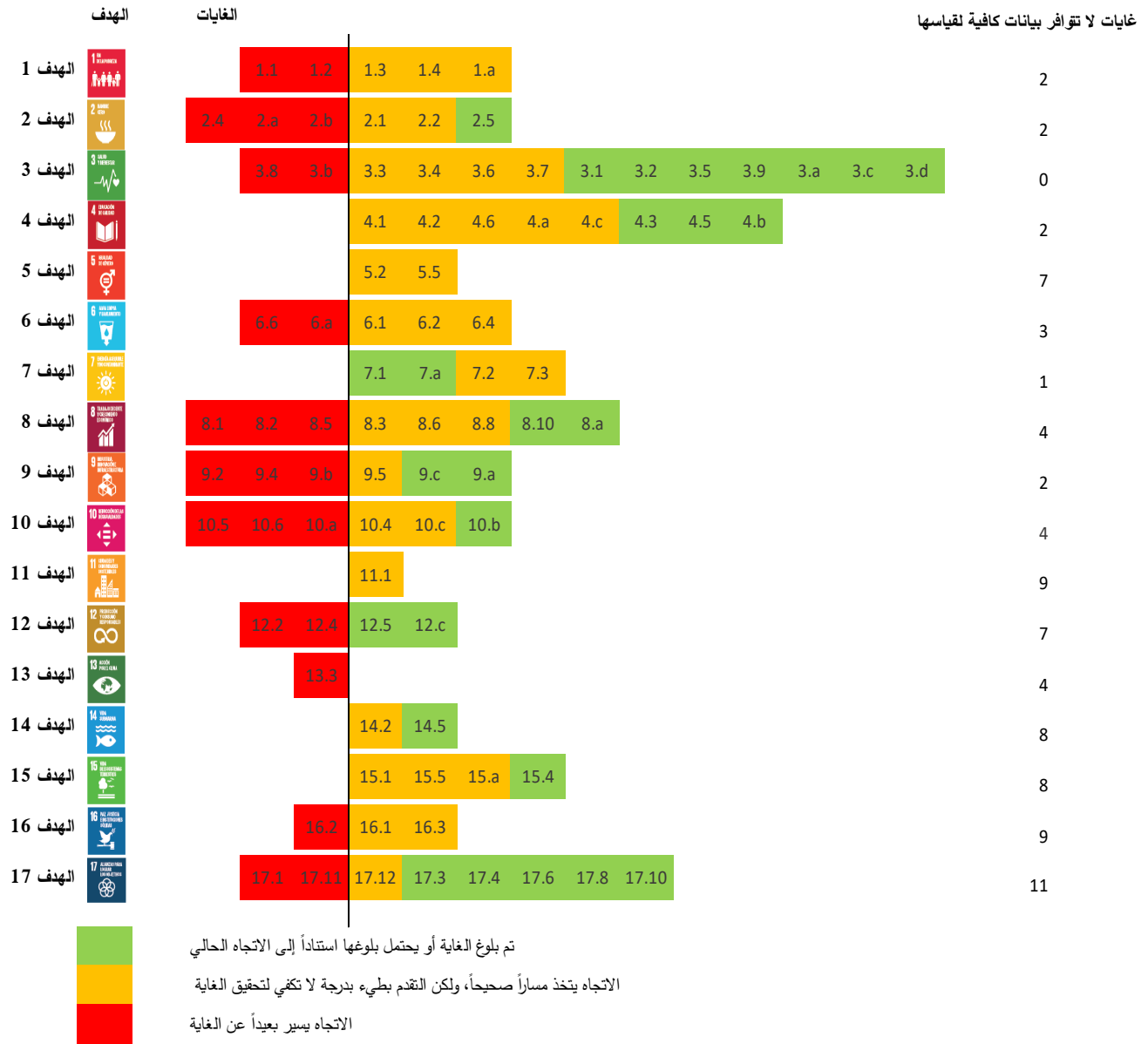
16 - وأحرزت المنطقة تقدماً كبيراً فيما يتعلق بالوقود والتكنولوجيات النظيفة، وكفاءة استخدام الطاقة، وخفض الإعانات المقدمة لقطاع الوقود الأحفوري. بيد أن هناك الكثير من الإجراءات التي يتعين أن تتخذ، لا سيما في المجالات الحيوية المتعلقة بتغير المناخ والبيئة، بما في ذلك حفظ النظم الإيكولوجية، والتنوع البيولوجي، والصمود في مواجهة الكوارث، وإنتاج النفايات ومعالجتها، والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية. وقد زادت انبعاثات غازات الدفيئة في السنوات الأخيرة. وأدى انخفاض النشاط الاقتصادي والتنقل بسبب القيود ذات الصلة بكوفيد-19 إلى تخفيف بعض الضغوط البيئية في عام 2020. ومع ذلك، فإن هذه فترة هدوء مؤقت لا تعكس تغييراً جوهرياً في السياسات.

17 - واعتمد العديد من البلدان والحكومات المحلية في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا استراتيجيات للحد من مخاطر الكوارث ونفذتها. غير أن الزيادات الأخيرة في عدد الأشخاص المتضررين من الكوارث تشير إلى استمرار التعرض للمخاطر المتصلة بالمناخ وقابلية التضرر من الكوارث الطبيعية.

#### منطقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

18 - بالرغم من أن الفجوات في البيانات ما زالت قائمة، فإن الجهود التي تبذلها الدوائر الإحصائية على الصعيدين الدولي والإقليمي، والنظم الإحصائية الوطنية في الدول الأعضاء، قد زادت من توافر البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وسمحت بتحليل 86 غاية. وكما هو مبين في الشكل الثاني، تُظهر النتائج على الصعيد الإقليمي حالة ملحوظة من عدم التجانس: حيث تبلغ نسبة الأهداف التي تحققت بالفعل أو سيتم تحقيقها بحلول عام 2030 ما نسبته 32 في المائة إذا استمر الاتجاه الحالي؛ بينما يلزم اتخاذ إجراءات سياساتية لتحقيق 32 في المائة من الأهداف؛ أما نسبة الـ 36 في المائة المتبقية، فإنها تظهر اتجاهها نحو الركود أو التراجع.

## منطقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: احتمال تحقق غايات أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

19 - وتوقعت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن يبلغ معدل الفقر المدقع 12,5 في المائة وأن يبلغ معدل الفقر 33,7 في المائة لعام 2020. وهذا يعني أن عدد الفقراء سيبلغ 209 ملايين فقير بحلول نهاية عام 2020، أي بزيادة قدرها 22 مليون شخص مقارنة بعام 2019. ومن هذا المجموع، سيعاني 78 مليون شخص من الفقر المدقع، أي بزيادة قدرها 8 ملايين شخص مقارنة بعام 2019، مع ما يترتب على ذلك من عواقب على المدى القصير (2020-2021) تؤثر على آفاق تحقيق الأهداف. كما ازداد انعدام المساواة بين الجنسين نتيجة للجائحة.

20 - وباختصار، تكشف التحليلات عن توقعات مثيرة للقلق لعام 2030، وتحديات تفوق ما تم تحديده قبل عام. ورغم أن البيانات تشف عن استعادة اتجاهات تتسق مع سيناريو ما قبل الجائحة، يبدو أن الانتكاسات القصيرة الأجل تؤثر على آفاق تحقيق الغايات، مما يجعله بعيد المنال في بعض الحالات. وبالنسبة لأكثر من ثلثي البيانات المُحلّلة، فإن التقدم غير كاف لتحقيق النتائج المتوقعة، ولم تكن الجهود المبذولة حتى الآن كافية لضمان تحقيق غايات عام 2030.

### منطقة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

21 - وفقا لتقرير سابق للجائحة صدر في عام 2020 بشأن التقدم الذي أحرزته أفريقيا نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، سجلت القارة إحراز تقدم بشأن العديد من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر منذ عام 2000. ومع ذلك، وعلى النحو المبين في الشكل الثالث، فإنها ليست على المسار المفضي إلى تحقيقها بحلول عام 2030. وكان التقدم المحرز في تحقيق الهدف الأول بطيئا، حيث عاش ثلث السكان الأفارقة في فقر مدقع في عام 2019. وقد ازداد الجوع (الذي يتناوله الهدف 2) في أفريقيا (باستثناء شمال أفريقيا) حيث زاد عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية بمقدار 20 في المائة في عام 2019 مقارنة بما كان عليه في عام 2013، وبلغ انعدام الأمن الغذائي أكثر من ضعف المتوسط العالمي.

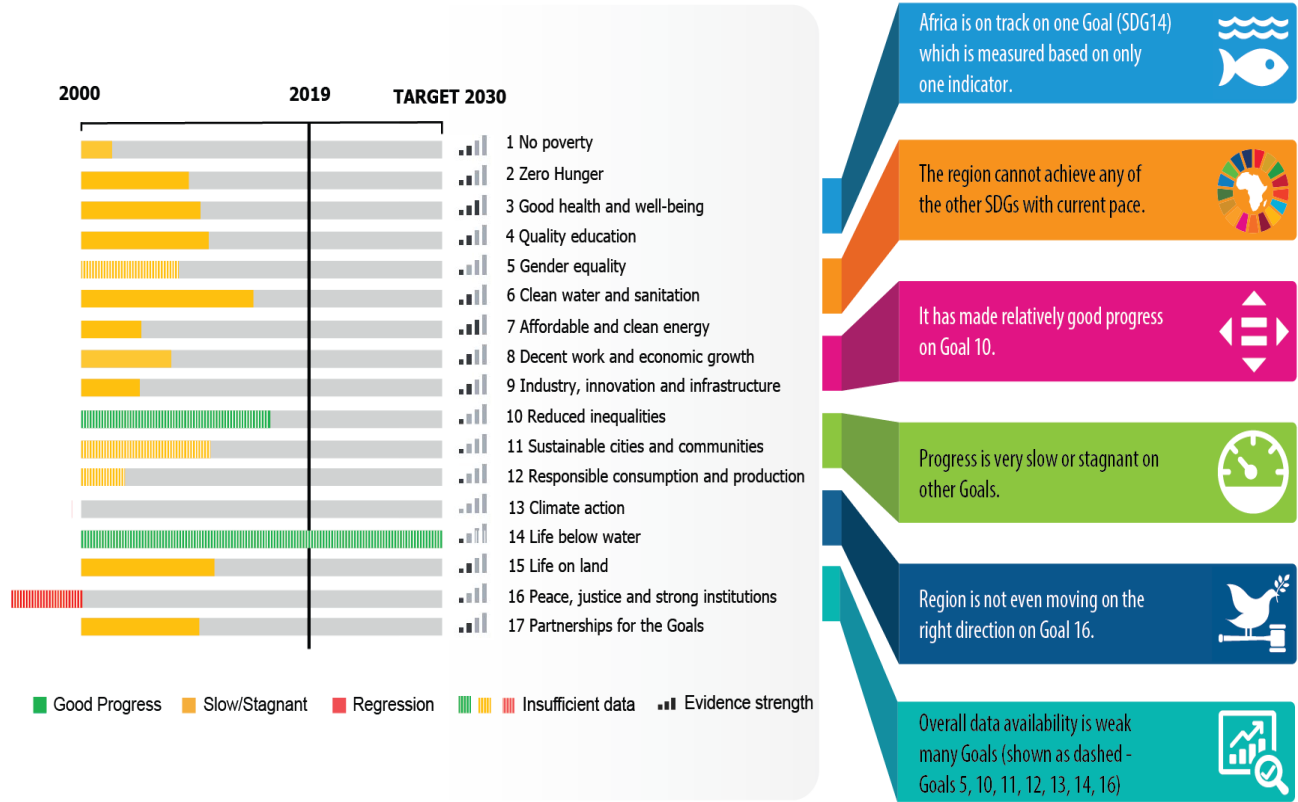
22 - وعلى الرغم من أن متوسط المعدل العالمي للتغطية بالحماية الاجتماعية يبلغ 50 في المائة، فإن نسبة الأفارقة المشمولين بشكل واحد على الأقل من أشكال استحقاقات الحماية الاجتماعية لا تتجاوز حوالي 13 في المائة (باستثناء شمال أفريقيا التي تبلغ فيها نسبة المشمولين بشكل واحد على الأقل من أشكال استحقاقات الحماية الاجتماعية 39 في المائة). وما زالت معدلات وفيات الأمهات في أفريقيا تزيد بمقدار 2,6 مرة عن المتوسط العالمي. وكان التقدم المحرز في مجال التعليم بطيئا وظلت جودة التعليم مصدر قلق. وفيما يتعلق بالمياه النظيفة والمرافق الصحية (الهدف 6)، لا تزال القارة تعاني من ضعف مستوى الأداء فيما يتعلق بتنفيذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه وفي مجال التعاون العابر للحدود. وتواجه أفريقيا حالات مستحكمة من انعدام المساواة في الدخل (الهدف 10). ويشكل التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف 5 بشأن المساواة بين الجنسين مثار قلق بالغ.

23 - وقد أحرزت أفريقيا تقدما بطيئا في مجال ركيزة البيئة اعتبارا من عام 2020 مقارنة بخط الأساس لعام 2015. وعلى الرغم من أن توافر البيانات يشكل تحديا، فقد أظهرت القارة تقدما واعدة في المناطق البحرية المحمية (الهدف 14). وشهدت أفريقيا أكبر معدل سنوي لصافي انحسار الغابات حيث بلغ 3,9 ملايين هكتار سنويا في الفترة 2010-2020، وذلك بسبب الزيادة السكانية والفقر والتوسع الزراعي.

24 - ولم يكن أداء أفريقيا جيدا فيما يتعلق بالمؤشرات ذات الصلة بالهدف 17 ومؤشرات خطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها، حيث ما زالت هناك فجوات كبيرة. وستؤدي جائحة كوفيد-19 إلى توسيع فجوة تمويل أهداف التنمية المستدامة في المنطقة، حيث تسببت في انخفاض الإيرادات المحلية والتحويلات والاستثمار الأجنبي المباشر وغير ذلك من أشكال التمويل الخارجي، مما يجعل تحقيق الأهداف في أفريقيا بحلول عام 2030 أكثر صعوبة.



## منطقة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا: التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، 2019



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

## 2 - أدوات التغيير من أجل تعاف يدعم المضي قدما في تنفيذ خطة عام 2030 في المناطق

25 - أدت جائحة كوفيد-19 إلى اتساع فجوة تمويل أهداف التنمية المستدامة والإجهاد المالي في جميع البلدان والمناطق. وتمس الحاجة إلى توفير تمويل للتنمية يكون شاملا للجميع ويراعي الحالة الخاصة لكل بلد ومواطن الضعف التي تعاني منها، بما في ذلك البلدان المتوسطة الدخل والدول الجزرية الصغيرة النامية، للتغلب على الجائحة مع المضي قدما في تنفيذ خطة عام 2030 في الوقت نفسه. ومن التوصيات التي تستجد في مختلف المناطق إعادة النظر في البنيان المالي الدولي، وتعزيز تخفيف عبء الدين، وزيادة التمويل بشروط تساهلية، واعتماد نهج متعدد الأبعاد للتنمية يتضمن معايير الضعف. وتساهم اللجان الإقليمية بنشاط في الدفع قدما بخطة تمويل التنمية، من خلال جملة أمور منها مشاركتها النشطة ومساهماتها في مبادرة تمويل التنمية في عهد كوفيد-19 وما بعده، التي أطلقها الأمين العام ورئيسا وزراء جامايكا وكندا، ولا سيما بوصفها كيانات رائدة معنية بالمجموعة 5 بشأن التدفقات المالية غير المشروعة، ومن خلال التحليلات الجديد والبيانات والتوصيات المبتكرة في مجال السياسات.

26 - كما تتيح مبادرات الإنعاش فرصة للتعافي بصورة أفضل والدفع قدما بتحقيق الأهداف المناخية والبيئية، التي ينبغي تسخيرها بالكامل. وينبغي زيادة التدابير الرامية إلى تحقيق الاقتصادات الخضراء الشاملة للجميع والاستهلاك والإنتاج المستدامين وتعزيز النهج الدائرية في الاقتصاد، بما في ذلك الاقتصاد الأزرق.

وينبغي تيسير الحصول على التمويل الأخضر من أجل تحقيق جملة أهداف منها تعزيز القدرات الابتكارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

27 - وفي هذا السياق، أدى التعافي المراعي للبيئة من جائحة كوفيد-19 أيضا إلى إيجاد فرصة فريدة لتحويل الصناعات الاستخراجية. ومن خلال تنظيم خمس اجتماعات مائدة مستديرة إقليمية رئيسية وفرت أساسا متينا للمائدة المستديرة العالمية الرفيعة المستوى التي استضافها الأمين العام ونشر موجز مشترك للسياسات، أسهمت اللجان الإقليمية في إعادة التفكير في الدور الحاسم للصناعات الاستخراجية، التي تكتسي احتمال أن تصبح محركا لقاطرة التنمية المستدامة.

28 - وبرزت التكنولوجيات الرقمية بوصفها أدوات حاسمة لمعالجة تأثير جائحة كوفيد-19 وتسريع وتيرة الجهود الرامية إلى تحقيق خطة عام 2030. ومن بين المسارات التي تدعمها اللجان الإقليمية لسد الفجوة الرقمية دعم تعميم الوصول إلى التكنولوجيا، وتسريع التحول الرقمي في القطاعين العام والخاص، بما في ذلك القطاع الصحي، واعتماد استراتيجيات لتحسين أنشطة البحث والتطوير.

29 - ويعزز التعاون الإقليمي ملكية خطة عام 2030 وينبغي الاستفادة منه بوصفه عنصرا حاسما في خطط الإنعاش لتحقيق التوازن بين التحول الاقتصادي واحترام البيئة وزيادة الإدماج، بحيث لا يتخلف أحد عن الركب. وتوفر الأطر والاتفاقات الإقليمية مرتكزات قيمة لإيجاد حلول للأزمة.

### منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

#### الاستجابة في مجال الاقتصاد الكلي وتمويل التنمية

30 - أدى تضيق الحيز المالي والإنفاق في حالات الطوارئ نتيجة جائحة كوفيد-19، إلى جانب تخفيض الاستثمار الأجنبي المباشر والتحويلات وخدمات السفر والسياحة إلى تفاقم خطر التعرض لضائقة الديون في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والبلدان الجزرية الصغيرة النامية. وخلال حالة الطوارئ، أرجأت 10 بلدان من بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ النامية الـ 24 المؤهلة للاستفادة من مبادرة تعليق سداد مدفوعات خدمة ديونها المستحقة للدائنين من مجموعة العشرين. وتلقت بلدان أخرى دعما ماليا في حالات الطوارئ من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي. وبينما تم تقادي أزمة مديونية كبرى فيما يبدو، ثمة خطر يتمثل في أن العديد من البلدان النامية سيتعين عليها أن تقلص أوضاعها المالية لتجنب إفسار الديون بمجرد رفع تدابير الدعم في حالات الطوارئ. وقد يضر ذلك باستدامة الانتعاش وجدوى القيام باستثمارات كبيرة لا مندوحة عنها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ اتفاق باريس.

31 - وتستضيف منطقة آسيا والمحيط الهادئ سوقاً للتجارة الإلكترونية بلغت قيمته 810 بلايين دولار في عام 2018 بمعدل نمو سنوي بلغ متوسطه 29,7 في المائة على مدى السنوات الخمس الماضية. ومع ذلك، لم تتجح المبادئ الضريبية التقليدية القائمة في فرض ضرائب فعالة على هذا القطاع الاقتصادي السريع النمو. واستجابة لذلك، فرض 11 بلدا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ضرائب رقمية أحادية الجانب اعتبارا من منتصف عام 2019. وللمساعدة في بذل هذه الجهود، دعمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ الحوارات الإقليمية بشأن التعاون الضريبي في آسيا والمحيط الهادئ، بما في ذلك فرض ضرائب على الاقتصاد الرقمي، وستواصل رصد التقدم المحرز في المبادرات الدولية الرئيسية والآثار المترتبة عليها في المنطقة.

32 - ويشكل التلاعب بالفواتير التجارية أهم ركن في التدفقات المالية غير المشروعة في آسيا والمحيط الهادئ. وأشارت تقديرات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في عام 2019 إلى أن ذلك أسفر عن خسارة قدرها 200 بليون دولار في الإيرادات الضريبية في المنطقة. وعلى هذا الصعيد، يشكل الاتفاق الإطاري للجنة المتعلق بتيسير التجارة اللاورقية عبر الحدود في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، الذي دخل حيز النفاذ في شباط/فبراير 2021، أداة هامة لتيسير تبادل المعلومات بين مكاتب الجمارك والضرائب عبر البلدان، مما يسمح بتحديد أوجه التباين في البيانات.

#### التعاون الرقمي

33 - ما زالت منطقة آسيا والمحيط الهادئ أكثر المناطق تأثراً بالفجوة الرقمية، حيث لا يحصل على إنترنت النطاق العريض سوى نصف سكانها البالغ عددهم 4,5 بلايين نسمة. ويعيش حوالي 180 مليون شخص في جنوب آسيا وشرق آسيا وفي منطقة المحيط الهادئ خارج نطاق تغطية شبكات الهاتف المحمول<sup>(2)</sup>. وخلال نقشي جائحة كوفيد-19 في عام 2020، يبين رصد اللجنة للسرعات الثابتة لتنزيل ملفات النطاق العريض في الوقت الحقيقي تفاوتاً كبيراً فيما بين البلدان وبين المناطق الحضرية والريفية (انظر ESCAP/77/11). واستجابة لذلك، تقوم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بتوسيع نطاق تنفيذ مبادرة طريق المعلومات الفائقة السرعة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ. وأنشئ في منطقة المحيط الهادئ فريق عامل يتألف من أصحاب المصلحة في ساموا وفيجي ونيوزيلندا للعمل على إنشاء نقطة تبادل إنترنت مشتركة في منطقة المحيط الهادئ، من أجل زيادة توافر إنترنت النطاق العريض بتكلفة ميسورة وتحسين موثوقيته.

#### التعاون الإقليمي

34 - في إطار الجهود المبذولة لكفالة اتخاذ تدابير سياساتية منسقة بشأن النقل العابر للحدود دعمت اللجنة، بالشراكة مع المنتدى الدولي للنقل، وضع مبادئ توجيهية للتعافي من كوفيد-19 من أجل الترابط المستدام والقادر على الصمود لشبكات النقل البري الدولي للبضائع في رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

35 - ولدعم زيادة الربط بين شبكات الطاقة عبر الحدود وتسريع الجهود الرامية إلى تحقيق الهدف 7، أيدت الدول الأعضاء في آسيا والمحيط الهادئ "خريطة الطريق الإقليمية بشأن الربط بين شبكات الطاقة: النهوض بالربط بين شبكات الطاقة الكهربائية عبر الحدود من أجل التنمية المستدامة" في الدورة الثالثة للجنة الطاقة المعقودة في شباط/فبراير 2021. وتعمل اللجنة الآن على تنفيذ خريطة الطريق من خلال تنظيم دورات تدريبية لفائدة الجهات التنظيمية في جنوب شرق آسيا، ووضع خريطة طريق "ممر للطاقة الخضراء" في شمال شرق آسيا، وبناء قدرات أصحاب المصلحة في منطقة المحيط الهادئ.

36 - ومن خلال برنامج اللجنة الإقليمي للتطبيقات الفضائية من أجل التنمية المستدامة، يسرت اللجنة التعاون الإقليمي بشأن استخدام هذه التكنولوجيا دعماً لخطة عام 2030، في مجالات شملت إدارة البيئة والحد من مخاطر الكوارث. وتم إنتاج أدوات مصممة خصيصاً لبلدان مثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكمبوديا ومنغوليا.

(2) United Nations, Asian Development Bank and United Nations Development Programme, *Responding to the COVID-19 Pandemic: Leaving No Country Behind* (Bangkok, 2021).

## منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

### الاستجابة في مجال الاقتصاد الكلي وتمويل التنمية

- 37 - أعدت الإسكوا 12 موجزا مواضيعيا للسياسات بشأن أثر جائحة كوفيد-19، ووضعت أداة تفاعلية لتعقب الحوافز المتعلقة بالجائحة لرصد التدابير السياساتية المتخذة على صعيد الحماية المالية والاجتماعية لمواجهة الجائحة<sup>(3)</sup>.
- 38 - وواصلت الإسكوا دعم الدول الأعضاء في تحديد سبل تمويل التنمية المستدامة، ومنها تصحيح أوضاع المالية العامة وتعبئة الموارد المحلية. كما قدمت الإسكوا الخبرة التقنية للحكومات بشأن المسائل المتعلقة بإصلاح السياسات المالية.
- 39 - وعملت الإسكوا مع الشركاء على وضع أطر تمويل وطنية متكاملة لمجموعة رائدة من الاقتصادات المتوسطة الدخل في المنطقة العربية أبدت اهتمامها بالأمر خلال الاجتماع الأول للجنة تمويل التنمية.
- 40 - وأتاحت خبرة الإسكوا في مجال الإحصاءات والتكنولوجيا تطوير مرصدا للإنفاق الاجتماعي بناء على طلب الأردن والكويت ومصر. وتنتج عن المرصد نماذج وسيناريوهات لأي نوع من أنواع الإنفاق الاجتماعي، مما يتيح للدول اختيار نوع الإنفاق بما يتماشى مع الحيز المالي المتاح لها.

### التعاون الرقمي

- 41 - عقدت الإسكوا حلقات عمل بحثية وطنية لمساعدة الحكومات على تقييم استعراضاتها الوطنية للتنمية الرقمية، التي أجريت في عام 2019. وأدى الدعم المحدد الهدف المقدم من الإسكوا إلى قيام الأردن والسودان ودولة فلسطين والمغرب بإعداد استراتيجيات وسياسات مواضيعية بشأن المسائل المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي أواخر عام 2020، وضع الخبراء الإقليميون إطار عمل ودليل عمليات التنمية الرقمية للإسكوا وأقروه، بهدف تيسير إجراء الاستعراضات الوطنية للتنمية الرقمية في عام 2021.
- 42 - وأصدرت الإسكوا، في أوائل عام 2021، الأجددة الرقمية العربية: مخطط تمهيدي للاستراتيجية العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ورؤية الإسكوا لطرائق العمل من أجل إعداد الاستراتيجية العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد أقر الفريق العامل التابع لمجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات كلتا الوثيقتين، مما مهد الطريق لوضع استراتيجية إقليمية موحدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

### التعاون الإقليمي

- 43 - دعمت الإسكوا في عام 2020 الدول الأعضاء لتنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. وقادت الإسكوا، بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة، الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي. وقدم الدعم إلى حكومة السودان لوضع أول مسودة لاستراتيجية للهجرة الوطنية تتماشى مع الاتفاق العالمي.

(3) انظر [www.unescwa.org/publications/socioeconomic-impact-covid-19-policy-briefs](http://www.unescwa.org/publications/socioeconomic-impact-covid-19-policy-briefs)

44 - وواصلت الإسكوا تقديم المشورة وبناء القدرات للدول الأعضاء بشأن الامتثال للاتفاقات التجارية الإقليمية والعالمية على حد سواء وتوفير إمكانية الاطلاع عليها، مثل الاتحاد الجمركي العربي، واتفاق التجارة الحرة المعمقة والكاملة مع الاتحاد الأوروبي، ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

45 - وتتولى الإسكوا المسؤولية عن البيانات المتعلقة بالبلدان في المنطقة العربية بقاعدة الأمم المتحدة للبيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية وساعدت المكاتب الإحصائية الوطنية في تحسين جودة البيانات ودقتها وبناء القدرات الإحصائية على الصعيد الوطني. ودعمت هذه الجهود الدول في الوفاء بمعايير المستوى المكون من 6 أرقام عشرية في إطار النظام العالمي المنسق وأدت إلى تحسين بيانات التجارة العربية في قاعدة الأمم المتحدة للبيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية.

### منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا

46 - يتضمن إطار عمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا لجهود التصدي لأزمة كوفيد-19 ثلاث ركائز رئيسية هي:

(أ) تيسير الاتصال، بطرق من بينها تعزيز التعاون وتنفيذ إطار تنظيمي للمعايير الحدودية واستخدام الأدوات الرقمية في التجارة والنقل؛

(ب) التصدي للمخاطر العابرة للحدود وغيرها من المخاطر، من خلال تطبيق الاتفاقات المتعددة الأطراف والمعايير والأطر الإحصائية للجنة بغرض اتخاذ قرارات مستنيرة؛

(ج) دعم تحقيق تعافٍ من ومرجعٍ للبيئة، بسبل من بينها تحسين استخدام الموارد وتعزيز الاقتصاد الدائري، والاستفادة من إمكانات المدن بوصفها قوة دافعة للتعافي، وتطوير بنية تحتية مستدامة.

47 - وقد أصبحت جوانب تحويل الأوراق المالية إلى قيود إلكترونية في التجارة والنقل ذات أهمية خاصة بسبب أزمة كوفيد-19. واعتمدت البلدان أحكاماً قانونية من أجل الحوسبة الكاملة للاتفاقية الجمركية المتعلقة بالنقل الدولي للبضائع بمقتضى دفاتر النقل الدولي البري. وقد أظهر نجاح تجربة النظام الرقمي الدولي للنقل الدولي بالطرق البرية كيف يمكن لهذا النظام أن يحقق المزيد من المكاسب في الكفاءة وأن يحد من مخاطر انتقال الفيروس. وقد يكون ذلك أمراً حاسماً بصفة خاصة بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية، حيث ترتفع تكاليف النقل.

48 - وأضفت الجائحة مزيداً من الإلحاح على العمل الذي تقوم به اللجنة من أجل تجارة خالية من المعاملات الورقية والتلامسية في المنطقة. وبناء على هذا التوجه نحو التجارة اللاورقية، نقح مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية توصيته بشأن نظام النافذة الوحيدة، ودمج التطورات التكنولوجية الحديثة وقدم مؤشرات أداء رئيسية.

49 - وتعكف اللجنة على وضع مجموعة من المعايير من أجل رقمنة بيانات النقل المتعدد الوسائط وتبادل الوثائق، بهدف تجنب الاتصالات المادية وزيادة كفاءة سلاسل الإمداد. وقد بدأ تنفيذ تجريبي عملي، شمل ممرات النقل بين البحر الأسود وبحر البلطيق وبين نهري الدنيبر والدانوب.

50 - وأدت جائحة كوفيد-19 إلى تقاوم مواطن الضعف التي تعاني منها البلدان المشاركة في برنامج الأمم المتحدة الخاص لاقتصادات آسيا الوسطى - أذربيجان، وأفغانستان، وأوزبكستان، وتركمانستان،

وطاجيكستان، وقيرغيزستان، وكازاخستان. وخلال عام 2020، واصل البرنامج الخاص العمل كمنصة فعالة لتسخير التعاون الإقليمي الذي من شأنه أن يساعد على التعافي بشكل أفضل. واتخذت البلدان المشاركة في البرنامج خطوات عملية نحو تنفيذ مبادرة عشق أباد بشأن الحد من الحواجز التي تعترض التجارة والنقل في المنطقة باستخدام أدوات الأمم المتحدة. وقدمت دراسة استقصائية أجرتها اللجنة بشأن أثر التدابير غير الجمركية الناجمة عن كوفيد-19 على أنماط التجارة في هذه البلدان، توصيات بشأن كيفية تسخير تيسير التجارة لتحقيق تعاف مستدام.

### منطقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

#### استجابة الاقتصاد الكلي وتمويل التنمية

51 - يمثل التهرب الضريبي عقبة رئيسية أمام تحقيق تعبئة ناجحة للموارد المحلية من أجل تمويل أهداف التنمية المستدامة. واعترافاً بذلك، بدأت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في وضع تقديرات للتهرب الضريبي بهدف دعم المناقشات الإقليمية بشأن السياسات. وقد نشرت أحدث هذه التقديرات في التقرير المعنون *المشهد المالي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لعام 2020*. وعلى النحو المبين في التقرير، بلغت تكلفة التهرب الضريبي التي تحملتها أمريكا اللاتينية في عام 2018 ما مقداره 325 بليون دولار من الإيرادات، أي ما يعادل 6,1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وتشير البحوث الجارية إلى أن النظم الضريبية في بعض بلدان أمريكا اللاتينية تتلقى أقل من 50 في المائة من الإيرادات التي ينبغي أن تدرها نظرياً<sup>(4)</sup>. وعلاوة على ذلك، أدى النمو السريع للاقتصاد الرقمي إلى تفويض القواعد الضريبية الوطنية. وقد اعتمدت بعض بلدان المنطقة (10 بلدان من أصل 33 بلداً) تدابير لفرض ضرائب على الاقتصاد الرقمي، معظمها من خلال القيام بإصلاحات لضريبة القيمة المضافة. بيد أن الإعفاءات الضريبية التي أقرت مؤخراً في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي كشفت عن وجود أصول غير مصرح بها على نطاق واسع، مما أدى إلى إدرار إيرادات بلغت نسبتها في بعض الحالات 21 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (80 في المائة منها محتفظ بها في الخارج).

#### التعاون الرقمي

52 - في تموز/يوليه 2020، عقدت اللجنة التنفيذية لمؤتمر العلم والابتكار وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي اجتماعاً بغرض معالجة التحديات الناشئة في إطار أزمة كوفيد-19 من أجل تنفيذ خطة عام 2030، وذلك بهدف تعزيز التكامل الإقليمي لقطاع الصحة والنظم الإيكولوجية الرقمية. وسلط الضوء على ثلاثة مجالات عمل، هي: (أ) تنسيق جهود البحث والتطوير، (ب) تقليص الفجوات في الوصول إلى المنصات الرقمية واستخدامها؛ (ج) تعزيز قطاع الصحة على الصعيدين الوطني والإقليمي. وفي المؤتمر الوزاري السابع المعني بمجتمع المعلومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، اعتمدت البلدان خطة العمل الرقمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي خُددت فيها ثمانية مجالات عمل و 39 هدفاً محدداً للتنفيذ في السنتين المقبلتين.

(4) انظر *Fiscal Panorama of Latin America and the Caribbean 2020* (United Nations publication, 2020).

53 - ومن أجل تنشيط التكامل الإقليمي، اقترحت اللجنة خطة عمل الهدف منها إنشاء سوق رقمية مشتركة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بطريقة تدريجية. ونظرا لتكثيف التجارة الإلكترونية، ينبغي أن تولي الخطة الإقليمية لتيسير التجارة اهتماما خاصا لتسهيل هذا الشكل من أشكال التجارة، ولا سيما فيما يتعلق بالمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

#### التعاون الإقليمي

54 - تهدف خطة التنمية الشاملة للسلفادور وغواتيمالا وهندوراس وجنوب شرق المكسيك التي طلبها رؤساء البلدان الأربعة إلى اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، إلى كفالة أن تكون الهجرة من البلدان الواقعة شمال أمريكا الوسطى ومن جنوب وجنوب شرق المكسيك هجرة آمنة ومنظمة ونظامية، مع معالجة أسبابها الهيكلية. وقامت بتنسيق الخطة الأمنية التنفيذية للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بصفتها رئيسة آلية التنسيق الخاصة التي أنشأتها نائبة الأمين العام لهذا الغرض، بمساهمات من 19 كيانا من كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والمنسقين المقيمين الأربعة.

55 - وأيدت اللجنة المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في اجتماعها العاشر لرؤساء اللجنة، الذي عقد في شكل افتراضي في آذار/مارس 2021، مشروع الشبكة من أجل تنفيذ خطة عام 2030 ومتابعة أهداف التنمية المستدامة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بهدف تعزيز القدرات المؤسسية والتقنية للحكومات في المنطقة لتنفيذ خطة عام 2030. وفي هذا السياق، أجرت اللجنة دراسات في البلدان المختارة التالية: أوروغواي، والبرازيل، وبربادوس، وجامايكا، وفنزويلا (جمهورية - البولييفارية)، وكوبا، وكولومبيا.

#### منطقة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

##### استجابات الاقتصاد الكلي وتمويل التنمية

56 - ألحقت جائحة كوفيد-19 ضررا كبيرا بالنمو الاقتصادي في القارة، حيث تشير التقديرات إلى انكماش الاقتصادات بنسبة سلبية تصل إلى -5,2 في المائة في عام 2020، قبل أن ينتعش النمو ليصل إلى نسبة 3 في المائة في عام 2021<sup>(5)</sup>. ومن أجل حماية وبناء الرخاء المشترك لأفريقيا، فُدر أن الحاجة تقتضي توفير ما لا يقل عن 100 بليون دولار من المحفزات المالية لتلبية الاحتياجات العاجلة للرعاية الصحية، وتوفير شبكات الأمان للفئات الأكثر ضعفا، وحماية فرص العمل، ودعم النشاط الاقتصادي والتعافي. وتماشيا مع نداء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الداعي إلى توفير اعتماد تحفيزي بقيمة 100 بليون دولار، أطلقت مجموعة العشرين في نيسان/أبريل 2020 مبادرة تعليق سداد خدمة الدين التي وفرت تخفيفا ثانيا لخدمة الدين لما لا يقل عن 29 بلدا أفريقيا بمتوسط وفورات محتملة تعادل 0,61 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2019 حتى 15 كانون/الأول ديسمبر 2020.

57 - ولمعالجة تحديات السيولة، تستدعي الحاجة اتباع نهج أكثر شمولاً يأخذ في الاعتبار الدين الخاص والدين العام على حد سواء. ووفرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا منبرا لوزراء المالية الأفريقيين والجهات المعنية صاحبة المصلحة بشأن جملة مسائل منها ما يتعلق بالقدرة على تحمل الديون وإعادة هيكلتها، ومرفق السيولة

(5) ECA, "COVID-19 in Africa: protecting lives and economies", April 2020

والاستدامة، لتعزيز فرص الحصول على التمويل الخاص، وذلك في معظم الحالات استعدادا للاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي واجتماعات مجموعة العشرين<sup>(6)</sup>. ودعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضا إلى إصدار حقوق سحب خاصة جديدة وإعادة توزيع حقوق السحب الخاصة المعقدة ولا سيما من البلدان المتقدمة النمو، على البلدان التي تحتاج إلى هذه الموارد.

58 - وتخسر أفريقيا موارد كبيرة من خلال التدفقات المالية غير المشروعة التي يقدرها تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا في عام 2015 بمبلغ يناهز 50 بليون دولار سنويا<sup>(7)</sup>. وهذا المبلغ يعادل ثلثي مبلغ الـ 66 بليون دولار الذي يُحتاج إليه لتحقيق تقدم كبير في الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة، وما يزيد قليلا عن ربع المبلغ المطلوب سنويا وقدره 39 بليون دولار حتى عام 2030 لتحقيق الهدف<sup>(8)</sup>. وواصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة، العمل مع الأطراف الشريكة الدولية مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، من أجل التصدي لهذه الظاهرة. وأدى هذا التعاون إلى إصدار وثائق بشأن الإطار المفاهيمي للقياس الإحصائي للتدفقات المالية غير المشروعة في تشرين الأول/أكتوبر 2020<sup>(9)</sup>، وبشأن الهيكل المؤسسي لمعالجة التدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا<sup>(10)</sup>، وبشأن التصدي لتسرب التدفقات المالية غير المشروعة إلى مشاريع التنمية المستدامة في أفريقيا<sup>(11)</sup>.

#### التعاون الرقمي

59 - اضطلعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بعدة أنشطة رائدة دعما لاستراتيجية التحول الرقمي لأفريقيا (2020-2030) التي أقرها الاتحاد الأفريقي. وساعدت اللجنة إثيوبيا كذلك على وضع استراتيجية رقمية شاملة (استراتيجية إثيوبيا الرقمية لعام 2025)، تمت الموافقة عليها على أعلى مستوى في حزيران/يونيه 2020. وساعدت اللجنة، في إطار مركزها للتميز الرقمي للهوية الرقمية والتجارة والاقتصاد الرقمي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، وزامبيا، وسيراليون، وغانا، والكاميرون، وكينيا، وليبيريا، وموزامبيق، والنيجر، على إجراء تقييمات لنظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية الخاصة بكل منها. وبالإضافة إلى ذلك، أطلقت اللجنة، في 11 آب/أغسطس 2020، مركز مراقبة الأسعار لأفريقيا، وهو أول أداة من نوعها في القارة توفر رؤية فريدة لتقلبات الأسعار في البلدان الأفريقية والجماعات الاقتصادية الإقليمية وعلى مستوى القارة ككل. وقامت اللجنة بدور المحفز في وضع تصور لمنصة اللوازم الطبية الأفريقية بقيادة الاتحاد الأفريقي، وهي منصة فريدة من نوعها تهدف إلى تيسير شراء ما يلزم من المعدات الطبية لمكافحة جائحة كوفيد-19.

(6) Daniela Gabor, "The liquidity and sustainability facility for African sovereign bonds: who benefits?", 2021

(7) ECA, *Illicit Financial Flows: Report of the High-level Panel on Illicit Financial Flows from Africa* (7) (Addis Ababa, 2015).

(8) ECA, "Institutional architecture to address illicit financial flows from Africa", 2020

(9) United Nations Office on Drugs and Crime and United Nations Conference on Trade and Development, "Conceptual framework for the statistical measurement of illicit financial flows", October 2020

(10) ECA, "Institutional architecture to address illicit financial flows from Africa

(11) *Economic Development in Africa Report 2020: Tackling Illicit Financial Flows for Sustainable Development in Africa* (United Nations publication, 2020)



## التعاون الإقليمي

60 - قامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بدور أساسي في التعجيل بالتصديق على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، إذ بلغت التصديقات 34 بلدا، مما مهد الطريق لبدء تنفيذه التشغيلي في 1 كانون الثاني/يناير 2021. وقد استقادت السنغال، وسيراليون، وغامبيا، وموريتانيا من الدعم الذي تقدمه اللجنة لهذا الغرض. وفي شرق أفريقيا، وضعت أربع استراتيجيات جديدة لبوروندي وجزر القمر وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، واستراتيجية إقليمية لبلدان شرق أفريقيا، وستبذل جهود لدعم المرحلة الثانية من المفاوضات المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وفي غرب أفريقيا، وضعت اللجنة إطارا للميزة العامة، يُدمج الديناميات الديمغرافية في مالي، ويحسن قدرات 15 دولة عضوا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من خلال اتباع منهجية حسابات التحويل الوطنية.

## باء - مسائل السياسات الرئيسية الأخرى التي تناولتها اللجان الإقليمية

## 1 - المنتديات الإقليمية المعنية بالتنمية المستدامة

61 - تُجمع المنتديات الإقليمية المعنية بالتنمية المستدامة التي تنظمها اللجان الإقليمية سنوياً، بصفتها المنتديات الإقليمية البارزة المتعددة الجهات صاحبة المصلحة لمتابعة واستعراض خطة عام 2030 ولتبادل المعارف وأفضل الممارسات والحلول دعماً لتنفيذها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استضافت اللجان الإقليمية الخمس المنتديات الإقليمية الخاصة بكل لجنة منها<sup>(12)</sup>، والتي تتواءم مع موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وتسهم التقييمات الإقليمية والتقارير المرحلية والبيانات التي تعدّ في الفترة السابقة لعقد هذه المنتديات، في تحديد أوجه القصور في منظومة الأمم المتحدة والفرص المتاحة لاتخاذ إجراءات من جانبها تتماشى مع الأولويات الإقليمية والقطرية. وفي هذا السياق، واصلت البلدان أيضاً تلقي الدعم لإعداد ومتابعة استعراضاتها الوطنية الطوعية وجهودها التنفيذية الأوسع نطاقاً. ووفرت المنتديات أيضاً مساحة لمعالجة دور الاستعراضات المحلية الطوعية في دفع عجلة تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

62 - وأكد من جديد المشاركون في المنتديات الإقليمية المعنية بالتنمية المستدامة التي عُقدت في عام 2021 على مركزية خطة عام 2030 باعتبارها الإطار التوجيهي لخطة التعافي من جائحة كوفيد-19 التي ستكون شاملة ومستدامة ومرعية للبيئة وقائمة على الحقوق. وسلطت المنتديات الضوء أيضاً على قيمة تعددية الأطراف في توثيق التعاون الإقليمي والدولي وتعزيز الحلول للتحديات المشتركة. وتشكل أهمية إعادة التفكير في البنين المالي الدولي أيضاً رسالة رئيسية صادرة عن جميع المنتديات، وكذلك الأمر فيما يتصل بضرورة الاستثمار في نظم الصحة والحماية الاجتماعية التي تركز على الناس وتراعي المنظور الجنساني، والدور الحاسم للاستثمار والابتكار في البيانات، وضرورة تنشيط الالتزام بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفرص المتاحة بشأن الرقمنة لدعم الأهداف.

63 - ولا يزال رؤساء المنتديات الإقليمية المعنية بالتنمية المستدامة يقدمون تقارير عن نتائج المنتديات، بوصف ذلك جانبا من الجزء الوزاري للمنتدى السياسي الرفيع المستوى. كما لا تزال اللجان الإقليمية تواصل

(12) منتدى أفريقيا الإقليمي المعني بالتنمية المستدامة، 1-4 آذار/مارس 2021؛ ومنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة، 15-18 آذار/مارس 2021؛ ومنتدى اللجنة الاقتصادية لأوروبا الإقليمي المعني بالتنمية المستدامة، 17-18 آذار/مارس 2021؛ ومنتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالتنمية المستدامة، 23-25 آذار/مارس 2021؛ والمنتدى العربي للتنمية المستدامة، 29-31 آذار/مارس 2021.

بذل الجهود لكفالة تخصيص حيز كاف للبعد الإقليمي للتنمية المستدامة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

## 2 - لمحة عامة على القضايا السياسية الرئيسية التي تغطيها الدورات الوزارية وغيرها من الاجتماعات الرفيعة المستوى

64 - تناولت اللجان الإقليمية بشأن عدد من المجالات ذات الصلة بمناطقها في مختلف الاجتماعات الرفيعة المستوى<sup>(13)</sup>. ويتضمن الجدول أدناه أبرز المناسبات ومجالات تركيز دورات اللجان التي عقدت خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

### الاجتماعات الرفيعة المستوى للجان الإقليمية، 2020-2021

البيان	التاريخ	اللجنة الإقليمية
شملت الدورة إقامة حوار فيما بين وزراء الخارجية والسلطات الرفيعة المستوى في منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن التعافي الاقتصادي في مرحلة ما بعد تفشي الجائحة. وتضمنت الدورة أيضا تقديم الوثيقة المعنونة "بناء مستقبل جديد: تحقيق انتعاش كفيل بإحداث تحول في ظل المساواة والاستدامة".	26-28 تشرين الأول/أكتوبر 2020 (دورة افتراضية)	اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الدورة الثامنة والثلاثون <sup>(أ)</sup> (كل سنتين)
شملت الجلسة حوارا وزاريا رفيع المستوى بشأن السياسات يتناول موضوع الدورة الثالثة والخمسين "التصنيع المستدام والتنوع في أفريقيا في العصر الرقمي في سياق كوفيد-19"، وعدة حوارات رفيعة المستوى.	17-23 آذار/مارس 2021 (دورة مختلطة)	اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، الدورة الثالثة والخمسون مؤتمرا وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين <sup>(ب)</sup> (سنوياً)
تضمنت الجلسة جزءا رفيع المستوى عن موضوع "تعزيز الاقتصاد الدائري والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا".	20-21 نيسان/أبريل 2021 (جنيف)	اللجنة الاقتصادية لأوروبا، الدورة التاسعة والستون <sup>(ج)</sup> (كل سنتين)
تضمنت الدورة مناقشة عامة رفيعة المستوى بشأن موضوع "إعادة البناء على نحو أفضل بعد الأزمات من خلال التعاون الإقليمي في آسيا والمحيط الهادئ".	26-29 نيسان/أبريل 2021 (دورة افتراضية)	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، الدورة السابعة والسبعون <sup>(د)</sup> (سنوياً)

(أ) انظر: <https://periododesesiones.cepal.org/38/en>.

(ب) انظر: <https://www.uneca.org/sites/default/files/com/2021/E2100490-Arabic-Report-of-the-Conference-of-Ministers-on-the-work-of-its-fifty-third-session.pdf>.

(ج) انظر: <https://unece.org/sessions-commission/events/sixty-ninth-session-commission-20-21-april-2021>.

(د) انظر: [www.unescap.org/commission/77](http://www.unescap.org/commission/77).

## ثانيا - التطورات والنواتج في مجالات مختارة من التعاون الإقليمي والأقاليمي، بما في ذلك في سياق إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة

### ألف - تعزيز الاتساق على المستوى الإقليمي من خلال المنابر الإقليمية للتعاون، وتعزيز الصلة بين السياسات والعمليات

65 - ما فتئت اللجان الإقليمية تشارك بنشاط في وضع تصور لعملية إعادة تنظيم الأصول الإقليمية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية وفي تشكيل تلك العملية، على أساس كل منطقة على حدة، حول المجالات الخمسة المفضية إلى التحول التي اقترحها الأمين العام في تقاريره المقدمة مؤخرا إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن تنفيذ قرار الجمعية العامة 243/71 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (A/74/73-E/2019/14) و (A/75/79-E/2020/55). وفي أعقاب اتخاذ قرار المجلس 23/2020 في تموز/يوليه 2020، المشار إليه في قرار الجمعية العامة 297/74، ما فتئت اللجان الإقليمية تعمل مع كيانات إقليمية أخرى في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على تفعيل توصيات الأمين العام الخمس المبينة أدناه.

#### إنشاء منابر إقليمية للتعاون

66 - أنشئت منابر إقليمية للتعاون في جميع المناطق وتتولى نائبة الأمين العام رئاستها بصفتها رئيسة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، بالاشتراك مع الأمانة التنفيذيين للجان الإقليمية المعنية والمدير الإقليمي المعني في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والأخير برتبة أمين عام مساعد، بصفتهم نواباً للرئيسة. وتمثل هذه المنابر آلية التعاون الرئيسية المشتركة بين الوكالات من أجل التنمية المستدامة فيما بين كيانات الأمم المتحدة العاملة على الصعيد الإقليمي، حيث تعمل بصفتها المنبر الرئيسي لتحديد مقترح القيمة المضافة على الصعيد الإقليمي لمنظومة الأمم المتحدة وتوضيح هذا المقترح وتحسينه على الوجه الأمثل بهدف دعم الدول الأعضاء في تنفيذ خطة عام 2030 والتصدي للتحديات الإنمائية الناشئة وغير المتوقعة. وتشكل كل لجنة من اللجان الإقليمية جزءا من الأمانة المشتركة للمنابر في منطقتها.

67 - وقد أنشأت جميع هذه المنابر الإقليمية للتعاون ائتلافات مواضيعية محددة زمنيا ومدفوعة بالطلب لمواجهة التحديات الإقليمية الأشد إلحاحا. ولهذه الائتلافات التي ترأسها كيانات تابعة للأمم المتحدة ولايات وخبرات ذات صلة، تُعدّ منتجات معرفية وبيانات وأدوات وتوصيات في مجال السياسات. وهي توفر أيضا مجموعة من الخبرات يمكن الاستفادة منها حسب الطلب فيما يتعلق بالدعم المقدم لتطوير التحليل القطري المشترك وأطر التعاون الإقليمي.

68 - والائتلافات التي شاركت في رئاستها فرادى اللجان الإقليمية هي على النحو التالي:

(أ) الإسكوا: الهجرة وإدارة الاقتصاد الكلي والحماية الاجتماعية (ركيزة إدارة الاقتصاد الكلي)؛ والأمن الغذائي والعمل المناخي والبيئة (ركيزة العمل المناخي وكفاءة الطاقة)؛

(ب) اللجنة الاقتصادية لأوروبا: ائتلاف مواضيعي معني بالعمل المناخي أنشئ في عام 2020؛ وفريق التحول الرقمي؛ وفريق تنسيق إقليمي للبيانات والإحصاءات أنشئ في عام 2020؛

(ج) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ: التخفيف من آثار تغير المناخ. ونظمت اللجنة مبادرات إقليمية للدعوة واستكشفت شراكات إقليمية جديدة من أجل الإجراءات المناخية، بما في ذلك بشأن تلوث الهواء؛

(د) اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: التمويل من أجل التنمية؛ والنمو المنصف؛ والتنقل البشري؛

(هـ) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا: تعزيز البيانات المتكاملة والنظم الإحصائية من أجل التنمية المستدامة؛ وكفالة إدارة الاقتصاد الكلي بفعالية وكفاءة؛ والتعجيل بالتحول والتنوع الاقتصاديين الشاملين للجميع.

وقدمت اللجان الإقليمية أيضا مساهمات فنية في عمل ائتلافات مواضيعية أخرى، وذلك مثلا عن طريق المصنفات التوليفية الإقليمية والرسائل المشتركة المتعلقة بالسياسات في مجالات تتراوح بين التعافي من جائحة كوفيد-19 والحماية الاجتماعية.

#### إنشاء مراكز قوية لإدارة المعارف في كل منطقة

69 - واصلت اللجان الإقليمية استضافة مراكز إقليمية لإدارة المعارف لتمكين الدول الأعضاء والمنسقين المقيمين والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة من تحديد الأصول الإقليمية المتاحة والوصول إليها بسهولة من أجل الاستجابة في الوقت المناسب للاحتياجات والأولويات الوطنية. وهذه المراكز آخذة في أن تصبح منافع عامة إقليمية بالغة الأهمية للبلدان في كل منطقة وخارجها. ففي المنطقة العربية، يعد المركز الإقليمي للمعارف والبيانات "منارة" هو المنصة الرئيسية للوصول إلى المعلومات والبيانات التي تنتجها الأمم المتحدة على المستويين الإقليمي والعالمي. وقد أسس بمشاركة أعضاء منبر التعاون الإقليمي وبالتشاور مع المنسقين المقيمين للأمم المتحدة في المنطقة. وتتعاون الإسكوا واللجنة الاقتصادية لأوروبا أيضا لتكثيف المركز مع احتياجات منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا من أجل التمكّن من توفير وصول موحد إلى المنتجات المعرفية لمنظومة الأمم المتحدة الإقليمية وخبراتها.

70 - وفي منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، أنشأ الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بإدارة المعارف الذي يشرف عليه مكتب تنسيق التنمية الإقليمي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، مركزا إقليميا لإدارة المعارف، وبدأ عمله في الدورة الثامنة لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالتنمية المستدامة. وفي أفريقيا، يركز المركز الإقليمي لإدارة المعارف على المبادرات الرئيسية الرامية إلى التحسين المستمر لإدارة المنتجات المعرفية. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أطلقت "بوابة أهداف التنمية المستدامة"، التي اضطلعت فيها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدور اللجنة توجيهية مشتركة. وتقدم البوابة، التي تدير شؤونها فنيا اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، معلومات موحدة بشأن العمل الإقليمي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية المتصلة بخطة عام 2030، بما في ذلك عمل الائتلافات المواضيعية.

### تعزيز الشفافية والإدارة القائمة على النتائج على المستوى الإقليمي

71 - في عام 2020، أعد نواب رؤساء المنابر الإقليمية للتعاون أول تقارير عن النتائج على نطاق المنظومة في المناطق وعرضوها على الدول الأعضاء في المنتديات الإقليمية المعنية بالتنمية المستدامة لعام 2021. وتعكس التقارير مبادرات مشتركة وإجراءات جماعية، بما في ذلك ما يتعلق بأزمة كوفيد-19، فضلا عن الإنجازات الجماعية والتأثير المشترك على مستوى المنظومة إقليميا لدعم خطة عام 2030. واضطلعت اللجان الإقليمية بدور فعال في جهود عقد الاجتماعات التي أتاحت إعداد أول تقارير على نطاق المنظومة. وتستخدم حاليا التعليقات الواردة من الدول الأعضاء لتوجيه عملية الاستعراض الجارية وتحديث تشكيلات و/أو خطط عمل الائتلافات المواضيعية من جانب كل منبر إقليمي للتعاون.

### توحيد القدرات في مجال البيانات والإحصاءات

72 - استمر التقدم تحت قيادة اللجان الإقليمية لزيادة تعزيز القدرات في مجال البيانات والإحصاءات من خلال مراكز البيانات التي تربط بين مختلف منصات البيانات. وفي المنطقة العربية، واصلت الإسكوا قيادة تطوير مركز منارة الإقليمي للمعارف والبيانات. ويتضمن مركز البيانات منصة شاملة للبيانات والإحصاءات للمنطقة تستند إلى البيانات المستقاة من مصادر وطنية والبيانات المستقاة من الكيانات الودية للأمم المتحدة، تكملها تقديرات لآخر الفترات الزمنية والبيانات الضخمة. وفي منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، تواصل الفريق العامل المعني بهدف التنمية المستدامة المتعلق بالبيانات والإحصاءات، والذي يمثل جزءا من منتدى التعاون الإقليمي ويتشارك في رئاسته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وصندوق الأمم المتحدة للسكان، مع 24 من أفرقة الأمم المتحدة القطرية في المنطقة، وأقام اتصالات منتظمة وتدقيقات للمعلومات. وطوال عام 2020، ظل الفريق مصدر دعم للمنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، بما في ذلك فيما يتصل بسبل التصدي لآثار كوفيد-19 على العمليات الإحصائية.

73 - وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أنشئ فريق معني بالبيانات والإحصاءات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة بغرض تطوير وتعزيز القدرات الإحصائية والبيانات المتعلقة بالأهداف. وقد أكمل الفريق عملية مسح لما تقدمه كيانات الأمم المتحدة من خبرات ومهارات تقنية في مجالات البيانات والإحصاءات، وإتاحة المعلومات للدول الأعضاء من خلال بوابة أهداف التنمية المستدامة، وقام بتحديث أداة التقييم الذاتي الإقليمية لتشخيص القدرة على إنتاج مؤشرات الأهداف، والتي ستتقاسمها اللجنة مع جميع المكاتب والنظم الإحصائية الوطنية في المنطقة في عام 2021. وفي منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، أنشئ في عام 2020 فريق تنسيق إقليمي معني بالبيانات والإحصاءات، يتشارك في رئاسته اللجنة الاقتصادية لأوروبا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وذلك لزيادة تعزيز القدرات في مجال البيانات والإحصاءات وتوثيق التعاون بين كيانات الأمم المتحدة والعمليات الإحصائية على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي. وفي أفريقيا، يركز المنبر الإقليمي للتعاون والائتلاف المواضيعي المعني بالفرص من أجل تعزيز البيانات المتكاملة والنظم الإحصائية على إنشاء بوابة للبيانات خلال عام 2021.

### زيادة الكفاءات الإقليمية من خلال المكاتب الخلفية المشتركة

74 - فيما يتعلق بتحديد الخدمات الإدارية التي يمكن تقديمها بكفاءة أكبر إلى المكاتب الإقليمية عن طريق المكاتب الخلفية المشتركة، وضعت المنابر الإقليمية للتعاون استراتيجيات لتسيير الأعمال على المستوى الإقليمي. وتعمل الإسكوا عن كثب مع البرنامج الإنمائي ومكتب التنسيق الإنمائي لتحسين كفاءة المكاتب الخلفية في المنطقة. ووافق فريق إدارة العمليات الإقليمية على اختصاصاته وخطة عمله بما يتماشى مع مبادئ استراتيجية تسيير الأعمال. وسينشأ المكتب الخلفي الإقليمي المشترك قبل تاريخ الإطلاق العالمي لعام 2022. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، يتمثل دور الفريق في دعم استراتيجيات التنسيق المتعلقة بمسائل الإدارة والتوظيف على الصعيد الإقليمي. وفي هذا الإطار، اتفق على أن تقدم اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الخدمات الإدارية لمكاتب المنسقين المقيمين الـ 25 في المنطقة في مجالات مثل المشتريات وتعيين الخبراء الاستشاريين وفرادى المتعاقدين وإدارة شؤونهم، وأن تقدم الدعم الإداري للسفر على الصعيد الدولي. وعلاوة على ذلك، انتقل مكتب المنسق المقيم في شيلي إلى مباني اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وفي أفريقيا، يُحرز تقدم في تنفيذ خطة دعم تشغيلي مشتركة منسقة وتتسم بالكفاءة والفعالية على الصعيد الإقليمي لأفرقة الأمم المتحدة القطرية، بسبل منها النهوض بخطة الأمين العام المتعلقة بالكفاءة لدى المكاتب القطرية في جميع أنحاء المنطقة وتفعيل بيان الاعتراف المتبادل الذي يمهد الطريق لكي تتبادل الكيانات الاعتراف بالسياسات والإجراءات والآليات التشغيلية الخاصة بكل منها واستخدامها والاستناد إليها.

### تعزيز الصلة بين المستويين القطري والإقليمي

75 - بالإضافة إلى قيادة الجهود الإقليمية على نطاق المنظومة المذكورة أعلاه، الرامية إلى توثيق الصلة بين المستويين القطري والإقليمي بإعادة تنظيم الأصول الإقليمية، تضاعف اللجان الإقليمية جهودها أيضا بوسائل أخرى من قبيل عضوية أفرقة الأمم المتحدة القطرية، والمشاركة النشطة في مجموعات الدعم المتبادل، والتفاعل عن كثب مع مكاتب المنسقين المقيمين، ولا سيما فيما يتعلق بالتصدي لجائحة كوفيد-19 على المستوى الاجتماعي والاقتصادي وبتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

76 - وساعدت الإسكوا على كفاءة تصميم المنبر الإقليمي للتعاون الخاص بالدول العربية بحيث يكون "مركزا جامعا"، وتقديم الدعم بطريقة سريعة واستباقية وعملية ومباشرة إلى الدول الأعضاء، إذا طلب منها ذلك، أو من خلال المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. ويتضمن هذا الدعم المنتجات المعرفية المفيدة والابتكارية، وأدوات محاكاة السياسات، وتوصيات السياسة العامة القابلة للتنفيذ، والبيانات المتسقة والمجدية، بما في ذلك البيانات والإحصاءات التي تصدرها الأمم المتحدة، والبيانات الضخمة وغيرها من البيانات الابتكارية.

77 - ودعمت اللجنة الاقتصادية لأوروبا وضع وتنفيذ أطر التعاون في 17 بلدا من البلدان المستفيدة من برامج الأمم المتحدة في المنطقة، بما في ذلك ضمان الجودة من خلال مجموعة الدعم المتبادل الإقليمية. وكثفت الانتلاقات المواضيعية بشكل كبير مشاركتها ودعمها التقني للمنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية أثناء تفشي جائحة كوفيد-19، بطرق منها تقديم عرض مساعدة صريح يحدد الخدمات المتاحة وطرائق الحصول عليها والتغطية المواضيعية. ووفر الائتلاف المعني بالبيئة وتغير المناخ الذي يتشارك في

رئاسته اللجنة الاقتصادية لأوروبا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، إمكانية وصول موحدة إلى الموارد والخدمات المتاحة على الصعيد القطري.

78 - وقدمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ دعماً فنياً لوضع التحليل القطري المشترك وأطر التعاون وخطط التقييم والتصدي لكوفيد-19، بناءً على طلب المنسقين المقيمين. وتضمن الدعم تقييماً للتقدم المحرز في مجال تحقيق الأهداف، وتحليلاً للفئات التي تُركت خلف الركب وعوامل الاستبعاد، وتحليلاً للمسائل العابرة للحدود لفائدة فريقَي الأمم المتحدة القطريين في تايلند وتركمانستان وللمكتب المتعدد الأقطار في منطقة المحيط الهادئ. وقدمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أيضاً، بصفتها عضواً في مجموعة الدعم المتبادل الإقليمية، استعراضاً لضمان الجودة لجميع التحليلات القطرية المشتركة وأطر التعاون التي أُجريت في عام 2020. وقدمت اللجنة، بصفتها رئيسة مشاركة في عقد اجتماعات الائتلافات المواضيعية أو عضواً فيها، مساهمة جوهرية في التوليفات الإقليمية والرسائل السياسية المشتركة، بما في ذلك إجراء حوار إقليمي بشأن تدابير الحماية الاجتماعية المتخذة من أجل التصدي لكوفيد-19 في آسيا والمحيط الهادئ.

79 - وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، يعكف المنبر الإقليمي للتعاون حالياً على تحديد آليات لتيسير تبادل المعلومات والدعم الذي يمكن أن تقدمه إلى المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. وواصلت اللجنة أيضاً المشاركة بنشاط في مجموعة الدعم المتبادل التي تتمثل مهمتها في ضمان جودة التحليلات القطرية المشتركة وأطر التعاون، والفريق العامل المعني بالشراكة والاتصالات الذي يتمثل دوره في تعزيز التعاون بين الوكالات وجعل عمل المنبر أكثر وضوحاً.

80 - وفي أفريقيا، ومع إكمال تصميم المنبر الإقليمي للتعاون وانتضاء مرحلته الانتقالية، فإن ثمة حاجة ماسة إلى التركيز على التنفيذ، الذي يمكن أن يعجل وتيرة الجهود التي تبذل فيما يتصل بعقد العمل وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويدعم هذه الجهود. ومن المقرر الآن أن يبحث الهيكل الإقليمي في السبل الفعالة للعمل على دعم المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، مع التركيز على المبادرات العابرة للحدود والمتعددة البلدان.

#### تعزيز الصلة بين المستويين الإقليمي والعالمي

81 - لا تزال اللجان الإقليمية نشطة في قيادة متابعة واستعراض خطة عام 2030 على الصعيد الإقليمي وفي دعم العمليات العالمية، ولا سيما فيما يتعلق بتمويل التنمية المستدامة ومن خلال المننديات الإقليمية المعنية بالتنمية المستدامة.

82 - وتعززت الصلة بين المستويين الإقليمي والعالمي أيضاً من خلال مبادرات عالمية أخرى وعمليات حكومية دولية مواضيعية تسهم فيها اللجان الإقليمية من خلال الحوارات والاستعراضات الإقليمية. فعلى سبيل المثال، أُجرت اللجان الإقليمية في عام 2021 استعراضات إقليمية للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية بالتنسيق عن كثب مع المنظمة الدولية للهجرة، وتعاونت تعاوناً وثيقاً في الأعمال التحضيرية للحوار الرفيع المستوى بشأن الطاقة المقرر عقده في أيلول/سبتمبر 2021، والاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، والاجتماع السادس والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،

ومؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً. واستضافت اللجان الإقليمية أيضاً الحوارات المتعلقة بشأن النظم الغذائية الإقليمية قبل مؤتمر قمة نظم الأغذية المقرر عقده في أيلول/سبتمبر 2021.

83 - وعلى الصعيدين التنفيذي والمؤسسي، تقوم أيضاً الاجتماعات المعقودة مرتين في السنة بين الأمناء التنفيذيين ونائبة الأمين العام والاجتماعات المنتظمة المعقودة مع مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكيل الأمين العام لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة بتعزيز الاتساق والتنسيق بين المستويين العالمي والإقليمي.

## باء - تعزيز التعاون الأقليمي فيما بين اللجان الإقليمية

84 - منذ صدور التقرير السابق (E/2020/15 و E/2020/15/Add.1)، اجتمع الأمناء التنفيذيون للجان الإقليمية بشكل افتراضي أكثر من 20 مرة تقريباً. وأفضت اجتماعاتهم إلى تنسيق المواقف والإسهامات في الاستجابات الإقليمية في إطار دعم خطة عام 2030، بما في ذلك فيما يتعلق بإعادة تنظيم الأمم المتحدة على نحو يمكنها من دعم الدول الأعضاء دعماً أفضل في بلوغ أهدافها الإنمائية، وفي تصديها للآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-19.

85 - وقد دفعت جائحة كوفيد-19 إلى تعزيز التعاون بين اللجان الإقليمية، في سياقات الدعوة في مجال السياسات أو تبادل المعارف، وفي إطار مشاريع بناء القدرات. وشاركت اللجان الإقليمية الخمس، إلى جانب كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة، في مشاريع مختلفة للتخفيف من أثر الجائحة، مثل المشروع المشترك بين اللجان ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والمتعلق بالنقل والترابط التجاري في عصر الجائحة.

86 - ونقحت مشاريع مشتركة أخرى بين اللجان الإقليمية أو أعيد تحديد أغراض استخدامها من أجل تحسين التصدي للجائحة، مثل المشروع الذي تقوده اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل تعزيز الحماية الاجتماعية من أجل التصدي للجائحة، والمشروع الذي تقوده اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ممثل الأمم المتحدة) بغرض توثيق التعاون الأقليمي لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة.

87 - وعملت اللجان الإقليمية على تنسيق البيانات الإحصائية وأصدرت لمحة عامة عن التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المناطق من أجل الوقفة الخاصة بأهداف التنمية المستدامة لعام 2020. وتعزز هذه اللجان أيضاً القيام بأنشطة مشتركة تهدف إلى تحسين قدرة النظم الإحصائية الوطنية على الصمود والمرونة لتلبية الاحتياجات الملحة من البيانات، وإفادة عمليات التصدي للجائحة على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي.

88 - وفي كانون الثاني/يناير 2021، أصدرت اللجان الإقليمية النسخة الرابعة من دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية العالمية المتعلقة بتيسير التجارة الرقمية والمستدامة. والدراسة الاستقصائية هي مبادرة في إطار النهج المشترك للجان الإقليمية للأمم المتحدة إزاء تيسير التجارة، وهو نهج يهدف إلى مواءمة الآراء بشأن القضايا الرئيسية لتيسير التجارة وإلى تعزيز فعالية المساعدة التقنية ومبادرات بناء القدرات.

89 - وقدمت اللجنة الاقتصادية لأوروبا الدعم للإسكوا من أجل تطبيق نظام النقل البري الدولي الإلكتروني في المنطقة العربية، وهو نظام دولي يهدف إلى ضمان تبادل البيانات بصورة آمنة بين النظم



الجمركية الوطنية وفقا لأحكام الاتفاقية الجمركية بشأن النقل الدولي للبضائع بمقتضى دفاتر النقل الدولي الطرقي.

90 - وواصلت اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التعاون الوثيق في تقديم المساعدة إلى البلدان المشاركة في برنامج الأمم المتحدة الخاص لاقتصادات وسط آسيا لتعزيز التنسيق دون الإقليمي والتصدي للتحديات المشتركة ودعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

91 - وفي إطار منتدى التعاون بين شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، اختتمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التنفيذ المشترك لمشروع تطوير سلاسل القيمة من أجل زيادة ترسيخ التكامل بين منطقتي شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، وهما تواصلان تنفيذ مشروع أقاليمي مشترك يهدف إلى الحد من عدم المساواة في البلدان الأعضاء في المنتدى. وتعكف كلتا اللجنتين حاليا على إعداد مقترح، سينظر فيه المنتدى، لمشروع يتعلق بكوفيد-19 والتجارة الإلكترونية.

92 - وواصلت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي العمل مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومصرف التنمية الآسيوي من أجل تجميع جداول عالمية للمدخلات والمخرجات. وتهدف هذه الأداة الجديدة إلى توسيع نطاق المعلومات التي تنتجها الشبكات الأقاليمية، في ذلك الصدد، وتعزيز تطوير سلاسل القيمة، والمساهمة في صياغة سياسات لزيادة التكامل بين المنطقتين.

93 - وواصلت اللجان الإقليمية أيضا التعاون في مجالات من قبيل التكامل الإقليمي، والاتصال والتعاون الرقمي، والهجرة، وتمويل التنمية، والسلامة على الطرق، والطاقة، وإدارة المياه، والشؤون الجنسانية، والشباب، والحد من عدم المساواة.